



حزب العدالة والتنمية  
Parti de la Justice et du Développement

الكتابة الإقليمية وجدة أنكاد

وجدة في: 17 ماي 2023

## بيان في شأن دورة ماي 2023

### العبثية والتبخيسية للمجلس الجماعي لوجدة

في ظل الأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الخانقة التي يعرفها المغرب، وفي خضم معاناة ساكنة مدينة وجدة مع تدهور القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار، وفي ظل العجز التام على جميع الأصعدة، لحكومة الثامن من شتنبر 2021، وكذا المجالس الترابية لمثلث التحالف المسخر للنكوص الديمقراطي الجاري في بلادنا، وخاصة فيما يتعلق بتقديم مقاربات وحلول جدية وسريعة تخفف من معاناة المواطنين مع المعيش اليومي، تدارست الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بوجدة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 17 ماي 2023 مجريات دورة ماي للمجلس الجماعي لمدينة وجدة،

وإيماننا منها بضرورة تنوير الرأي العام بوضعية تسيير جماعة وجدة المتسم باستمرار العبث بمصالح المواطنين وانعدام المسؤولية السياسية والجرأة والكفاءة التدبيرية للمثلث الأغلب المسير، فإن الكتابة الإقليمية لحزب العدالة والتنمية بوجدة تسجل:

- الاستمرار في إخفاء الوضع المالي المتأزم للجماعة والإصرار على عدم تمكين أعضاء المجلس من بيان تنفيذ الميزانية لسنة 2022 طبقا للمرسوم 2.17.287 ضدا على مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذا من القوائم المالية والمحاسبية لسنة 2022 وتعميمها على العموم كما ينص على ذلك المرسوم 2.17.290.

الشيء الذي يؤكد وضعية النكبة الحقيقية للمجلس الجماعي لوجدة للولاية الثالثة على التوالي والتي، أي النكبة، تؤكدها كذلك معطيات سوء تدبير مرافق الجماعة: النقل الحضري والنظافة وجمع النفايات، والمطرح العمومي، وسوق الجملة للخضر والفواكه، وسوق الجملة للسماك، والمحطة الطرقية، ومحطات وقوف السيارات والدراجات، والانارة العمومية.

- المعاناة اليومية لساكنة المدينة مع تدهور لعموم الطرقات والأزقة والانتشار الواسع للحفر، دون أي تدخل من طرف المجلس لمعالجتها بحكم الوضعية المالية للمجلس والتي طالما أكدنا على معالجتها كشرط أساسي لأي تدبير يذكر.

- الإصرار على بيع عقارات للجماعة تعود لعقود خلت وتبخيسها بالجملة، وتحديدًا تجزئة البستان 3 وما تبقى من عقارات لجماعة وجدة بمدينة السعيدية، في محاولة لتوفير بعض الاعتمادات المالية وذلك ضدا على روح القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام وتثمين الأملاك العقارية للجماعات الترابية وكذا ضدا على الحكامة والنجاعة والمشروعية، وفي غياب لأي دراسة للأثر التنموي والجدوى من هذا التوجه التبخيسي المبدد لأموال ومقدرات الجماعة.

وللعلم فإن هذه المحاولة التبخيضية تأتي بعد الفشل في الولاية السابقة في وضع اليد على رصيد الحساب الخصوصي للبستان 3، من خلال محاولة تحويل تدليسية ناهضها فريق العدالة والتنمية ساعتها بحكم عدم قانونيتها وافتقارها للمسوغ والمشروعية.

- عدم جاهزية أغلب نقط جدول أعمال هذه الدورة، والعشوائية كالعادة في إدراج نقطها وانعدام الإعداد الجيد لها، مما يؤكد العبث السائد في تدبير المجلس الجماعي.
- المصادقة على اتفاقيات بدون أسس صلبة وفاقدة للصدقية، بالنظر للوضعية المالية للجماعة المتسمة باستمرار تراكم العجز سنويا، والذي لا يخفف من حدته سوى الدعم المتكرر للحكومات المتعاقبة للمجلس من خلال الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

وللعلم فإن "الدوباج المالي" المتكرر للميزانية بالزيادة الاستثنائية في حصة الضريبة على القيمة المضافة، دون القيام بالمتعين من طرف المجلس الجماعي لتصحيح الاختلالات المالية، لم يفلح في إخراج الجماعة من أزمتها الخائفة، حيث لا تزال تفتقر لأي هامش مالي تسهم به في إطار التزاماتها بخصوص في "برنامج العمل" الوهمي للفترة 2022-2027 المعتمد مؤخرا: مساهمتها المالية البالغة 47 مليون درهم في هذا البرنامج برسم سنة 2023 نموذجا.

- تمرير اتفاقيات في المجلس بدون أسس قانونية، مجسدة ومكرسة لوصاية مجلس الجهة على الجماعات الترابية مما يخالف مقتضيات الدستور المتعلقة بالجماعات الترابية وخاصة الفصل 135 الذي يؤكد على العلاقة الإرادية والاتفاقية بين الجماعات الترابية ويمنع الوصاية تحت أي مبرر كان ولو كان تحت مسمى "العوز المالي"، مما يفتح المجال واسعا لبناء شبكات زبونية لخدمة أغراض انتخابوية مشبوهة واستدامة منهج التحكم.

### **إن حزب العدالة والتنمية ومن منطلق القيام بدوره الدستوري كحزب مسؤول في المعارضة داخل المجلس الجماعي لمدينة وجدة يؤكد ما يلي:**

- تثمينه للدور الذي يقوم به فريقه داخل المجلس من خلال المداخلات القيمة والمؤطرة بالقانون والجهد البين في الاطلاع والمبادرة الاقتراحية للتعديل وتجويد كافة النقط والمدارس والوثائق والاتفاقيات التي تعرض في لجان ودورات المجلس.
- استغرابه التأجيل العبثي لنقط هامة من قبيل الدراسة والموافقة على عقد التدبير المفوض لمركز معالجة وتثمين النفايات المنزلية.
- دعوته الجهات المختصة للوقوف جديا ودون محاباة على التدبير الكارثي لمجلس جماعة وجدة وتحذيره مجددا من المسار المأساوي للمجلس الجماعي خلال الولاية 2021/2027.
- تحميله كل الجهات المختصة، التي لها علاقة بتدبير الجماعات الترابية، مسؤولياتها في المصاحبة والمراقبة والتدقيق لأعمال المجلس الجماعي لمدينة وجدة.
- ضرورة تظافر كل الجهود المؤسساتية والسياسية والمدنية قصد إنقاذ الوضع التنموي بجماعة وجدة قبل فوات الأوان.

عن الكتابة الإقليمية  
لحزب العدالة والتنمية لوجدة أنكاد

